

# 5 شروط أميركيّة لإنهاء «داعش» في العراق

تزداد المؤشرات على ضغوط أميركية قوية تمارس على بغداد بهدف إقرار قانون «الحرس الوطني» وإضعاف «الحشد الشعبي». وآخر المعطيات عن هذا الموضوع، صرّحت به نائب عن «دولة القانون»، معلنة حواله 5 شروط أميركية في مقابل القضاء على «داعش»

بغداد - ربيع نادر

يتزايد الحديث داخل العراق عن مستقبل الحشد الشعبي الذي يتولى مقاتلة تنظيم «داعش»، وتمكن حتى الآن من تحرير أراض واسعة، منذ حزيران 2014. وفيما يؤكد سياسيون مناوئون لواشنطن أن الأخيرة تمارس ضغوطاً على بغداد في مسألة الحرب على التنظيم، يبدو أن تصاعد الجدل

يبحث البرلمان عن صيغة

لدمج تشكيلات «الحشد الشعبي» و«الحرس الوطني»

السياسي بشأن عراق ما بعد تحرير المدن، مرتبط بمساع أميركية تتعلق بمشروع الأقاليم. وقد أكدت النائب عن «ائتلاف دولة القانون»، عالية نصيف، إصرار أميركا على «مقابل» تحصل عليه من الحكومة، كشرط للمساعدة في القضاء على «داعش» موضحة لـ«الأخبار» أن واشنطن وضعت شروطاً عدة، منها ما يتعلق بإقرار مشروع الحرس الوطني وتقليص عديد مقاتلي الحشد الشعبي إلى 60 ألف مقاتل فقط، والموافقة على الأقاليم والفيدرالية وانتشار قوات

أميركية مجدداً في مناطق عراقية، أيضاً ملاحقة من تسميهم الولايات المتحدة «ميليشيات»، وهي تقصد بذلك «فصائل المقاومة العراقية». ورات النائب عن «دولة القانون» أن هذه الشروط تؤثر إلى أن واشنطن لم تكن، طوال الفترة الماضية، جادة في قتال داعش عبر ما يسمى التحالف الدولي، «متهمة في الوقت ذاته» أطرافاً عراقية بالعمل على تنفيذ ما تريده أميركا، من خلال الضغط على الحكومة، وصناعة رأي عام ملائم لتوجهاتها. ووفق ما هو معروف، فإن ثمة اعتقاداً داخل العراق بأن الإدارة الأميركية تستخدم ملف القضاء على «داعش» كوسيلة لتنفيذ غايات تتعلق بالوضع السياسي وإدارة الملف الأمني.

ويشكل مشروع قانون «الحرس الوطني»، الذي دعت أميركا إلى تفعيله، ملفاً خلافياً بين القوى السياسية العراقية الرئيسية. إذ تعتبر أطراف في «التحالف الوطني» أنه طريق مهمل لتقسيم العراق، لكن نوابه من محافظات الموصل وصلاح الدين والأنبار - يدفع باتجاه إقرار المشروع وفق النسخة التي اقترحتها واشنطن على الحكومة، في أعقاب دخول «داعش»، بما يمنح المحافظات صلاحيات أمنية واسعة، ويسمح لها بتشكيل قوات مسلحة رديفة من دون الارتباط بحكومة المركز في بغداد.

وتكمن المخاوف العراقية من مشروع «الحرس الوطني»، بنسخته الأميركية، في أنه سيبيح تشكيل قوات بديلة من الجيش العراقي، وبالتالي يسهل أمام المحافظات التي تخضع الآن لسيطرة «داعش» الانفصال عن بغداد، وهو ما يدخل في صلب ما يجري من ربط بين هذا المشروع وتقسيم العراق. وتحديداً، يرتكز المعارضون على ملف «الحرس الوطني». وغالبية مناهضون للسياسة الأميركية في



داعش توجه قيادات في «الحشد» اصابع الاتهام إلى واشنطن بالسمي إلى إخماد تجربته (أف ب)

هي المناطق الرئيسية والمقصودة من مشروع «الحرس الوطني». ويبحث البرلمان العراقي، منذ مدة، عن صيغة يستطيع من خلالها دمج تشكيلات «الحشد الشعبي» و«الحرس الوطني» بمشروع واحد، إلا أن تسريبات تحدثت عن أن أطرافاً عراقية، خصوصاً من الموصل والأنبار، ترفض أي تحرك من شأنه التعديل في «الرؤية الأميركية» في ما يتعلق بالأمن في المناطق السنية ما

المنطقة - على أن مشروع تشكيل قوات محلية في المحافظات يعني إيجاد قوات متجاوزة غير متجانسة طائفيًا، وبالتالي إذكاء الصراعات لا إخمادها، وهو أمر قائم ما دامت هناك حدود متداخلة بين المحافظات، خصوصاً ذات التركيبة السكانية المتنوعة، والتي تُعرف بالمناطق المتنازع عليها، ومعظمها الآن إما تحت سيطرة «داعش» وإما قريبة منها، أي بمعنى أنها ستكون

بعد طرد «داعش». وفي السياق، كزّر النائب عن محافظة نينوى (الموصل) عبد الرحمن اللوزي اتهامه أطرافاً سياسية باستغلال أوضاع البلاد الأمنية والسياسية لتنفيذ مشروع تقسيمي تسعى إليه واشنطن. وأوضح اللوزي لـ«الأخبار» أن «هناك من يعمل على استغلال الوضع الراهن لتنفيذ الضغوط الأميركية والسماح بها، لأنها تتوافق ورغباته».

وعن الشروط الأميركية، أكد اللوزي أن منع الحشد الشعبي من مواصلة القتال ضد «داعش»، وأيضاً عدم السماح للطائرات الروسية بقصف مواقعها في العراق، يعودان إلى شرط وضعه «التحالف الدولي» على بغداد.

من جهته، رأى المحلل السياسي عزيز حسن أن وضع «الحشد الشعبي» كشرط أساسي على قائمة الشروط الأميركية يعدّ «أمراً متوقّعا». وأوضح حسن لـ«الأخبار» أن «ملف الحشد الشعبي يسبب إحراجاً بالنسبة إلى الحكومة، لأن واشنطن تمارس ضغوطاً جمّة من أجل عرقلته، ومن ثم العمل على عدم استمراره». كذلك أشار إلى أن انضواء «فصائل المقاومة» في تشكيل عسكري واسع - تمكن لاحقاً من إلحاق الهزيمة بـ«داعش» وتحرير مدن - خفف من الحاجة العراقية لأميركا وأيضاً أثار حفيظة أطراف إقليمية، معتبراً أن «هذا ما يفسر التصريحات المستفزة التي أطلقها السفير السعودي أخيراً».

ودائماً توجه قيادات في «الحشد الشعبي» أصابع الاتهام إلى واشنطن بالسعي إلى إخماد تجربة «الحشد»، كونها لا تتوافق مع المشروع الأميركي في العراق، ومثال على ذلك ما صرّح به زعيم «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي، يوم الجمعة الماضي، حين قال إن «الولايات المتحدة باتت لا تعلم مصير مشروعها في العراق، في ظل وجود الحشد الشعبي».

## «الحشد الشعبي» يُحتضر... مالياً

تكثر الأسباب التي تعرقل قدرة «الحشد الشعبي» على المضي قدماً، وفيما يروج كثيرون للضغوط الاقتصادية، يرى البعض أنها متعمدة لا قسرية

بغداد - محمد شفيق

بعد شهرين قضاها في جبال مكحول صد خالهما مع رفاهه عدداً من الهجمات الشرسية التي شنّها عناصر تنظيم «داعش» على تلك المنطقة التي يتنازع عليها التنظيم والقوات المشتركة، بدأ «م.ح» بحزم حقيقته التي تضم بعض احتياجاته ليعود أدرجه مستعينا بأحد الأصدقاء لاستدانة مبلغ مالي يسد به تكاليف الطريق إلى منزله. «م.ح» الذي بدأ ناقماً على إجراءات الحكومة من جهة، وهيئة «الحشد الشعبي» من جهة أخرى، في تأخير مستحققاتهم المالية وعدم الاهتمام الكافي بالمقاتلين حتى من ناحية

السلامة في المواجهة، يقول إنه ليس نادماً على «تلبية» نداء الجهاد عندما أفتت المرجعية بذلك، لكنني حزين وناقم على من يتولى مسؤوليتنا لأنه باختصار جرى بيعنا».

ويبين «م.ح» أنه شاهد الكثير من زملائه يقضون أمام عينيه أو يصابون بإعاقة بالغة، لكنهم صمدوا بكل ما أوتوا من قوة من أجل بقاء مكحول عراقية ولا تلوث بدنس داعش. ويضيف «لكن في كل مرة كانت الإجراءات تبعث على المزيد من اليأس والإحباط، ملقياً باللائمة على بعض السياسيين الذين يتحدثون باسم «الحشد» ويرفعون رايته لكن التقصير والإهمال للمقاتلين يتلبسناهم من رؤوسهم إلى أخمص أقدامهم.

وليس بعيد عن «م.ح» وجد «ش.ع» نفسه فجأة عالية على والده المتقاعد، بعدما أصيب بشظية بقدمه اليسرى أدت إلى إصابته بإصابة بالغة دفعت ذويه إلى التنقل به من طبيب لآخر لاستكمال مراحل علاجه الطويلة. «ش.ع» يقول إنه ليس نادماً على الرغم من الإهمال الذي تعرض له وشيخ ما باليد، ذلك أن عائلتي صرفت ما يقارب الخمسة ملايين دينار (4000 دولار) تكاليف الأطباء والعلاج حتى الآن. ويوضح أنه

لرفض زيادة تخصيصاتهم المالية ضمن موازنة عام 2016، فقد طلب «الحشد» مبلغ 4 مليارات دولار لسد نفقاته، لكن الحكومة اكتفت، بعد التي واللتيا، بتخصيص مبلغ مليار ونصف مليار دولار متذرعة بالتقشف والأزمة المالية والنازحين. وكان المفتش العام لهيئة «الحشد الشعبي» قد قدم، خلال لقائه

التحديات المالية دفعت إلى تقليص الكثير من نشاطات «الحشد» وإلغاء العديد من مقاربه

رئيس الوزراء حيدر العبادي الأسبوع الماضي، قائمة بأسماء قتلى وجرحى ومعاقى ومقاتلي ومنسوبي «الحشد الشعبي»، إلا أن العبادي رد على ذلك بتوجيه المفتش العام بالتحقيق في آلية توزيع الرواتب لمقاتلي «الحشد» لضمان آلية «عادلة» لتوزيع تلك الرواتب.

وسارعت هيئة الحشد إلى دفع الاتهامات التي قد يثيرها توجيه العبادي. وقال المتحدث الرسمي باسم الهيئة أحمد الأسدي لـ«الأخبار» إن «هذا التوجيه لا يعني

وجود خلل أو تجاوز في دفع الرواتب». وأوضح أن المفتش العام طلب من العبادي تشكيل لجنة مع المفتشية العامة لـ«الحشد» للإشراف على آلية توزيع الرواتب لـ«إخراس الأصوات المشككة».

في مقابل ذلك، روى أحد المصادر في «الحشد الشعبي» حجم التحديات المالية التي تمر بها الهيئة، والتي دفعت به إلى تقليص وإلغاء الكثير من نشاطاته وإلغاء العديد من مقاربه ومكاتبه، فضلاً عن تخفيض رواتب مقاتليه ومنسوبيه إلى النصف أو أقل من ذلك بقليل. ولا يستبعد المصدر، خلال حديثه لـ«الأخبار»، أن تكون التحديات التي يمر بها «الحشد» لها علاقة بـ«الحملة الشعواء والمؤامرات التي تحاك ضد الحشد الشعبي».

المصدر أشار إلى أنه جرى تخفيض مخصصات «الحشد» في موازنة عام 2016 إلى ما يقارب النصف عن موازنة العام السابق، برغم كل الدعوات والمناشدات والضغط الذي مورس على الصعيدين السياسي والشعبي، محذراً من أن يكون إضعاف و«محاورة الحشد الشعبي» مالياً لهما علاقة بما يجري الحديث عنه إعلامياً من إنهاء دور «الحشد» وتفكيكه.